بعدما أخذ معتقل غوانتانامو يمثل كارثة متزايدة الحدة لواشنطن .

سياسي بريطاني، مدير مجلس تحسين التفاهم العربي - البريطاني (كابو(

الحياة : جاء في التقرير الرئيسي علي الصفحة الأولي لصحيفة تايمز في 27 الشهر الماضي أن البنتاغون اعترف بفشل أميركا في جمع ما يكفي من الأدلة لتقديم أي من السجناء الذين أسرتهم في أفغانستان الي المحاكم العسكرية . ونقلت عن الناطقة باسم البنتاغون قولها: لا نشعر بأن لدينا مرشحين ممكنين للمثول أمام المحكمة.

انه خطأ مذهل وكبير تعترف به الولايات المتحدة.

عندما سمع العالم للمرة الأولي بالخطوة المفتقرة تماماً الي الشرعية والمتمثلة باحتجاز المشتبه في انتمائهم الي حركة طالبان وتنظيم القاعدة في غوانتانامو، اعتبرت انها تمثل انتهاكا بشعاً وكتبت ذلك في عمود سابق. فها نحن نري ما يسمونه قائدة العالم الغربي ، تلك الأمة التي تفتخر في بلدها بنظامها القانوني، تتصرف في الخارج وكأن لها الحق الكامل في التنكر لكل قواعد القانون والسلوك الدوليين وأخلاقياتهما.

وأشاعت الولايات المتحدة آنذاك ان سبب نقل السجناء من أفغانستان ورفض اعتبارهم أسري حرب ومعاملتهم بذلك الشكل المشين، كان انهم من كبار مسؤولي القاعدة و طالبان . وافترضنا أن كثيرين منهم سيواجهون اتهامات تتعلق بالهجمات علي أميركا في 11 أيلول (سبتمبر) الماضي. لكنني، مثل كثيرين، شككت في ذلك، واعتقدت أن غالبية الأسري من الناشطين العاديين وان اكثرهم لن يقدم الي المحاكم. مع ذلك لم اعتقد ان الأميركيين كانوا علي هذا المقدار من الافلاس في ما يخص الأدلة، بعد التحقيقات المستفيضة من قبل اف. بي. آي و سي. آي. أي ، وما صاحبها، بحسب تقارير، من معاملة قاسية للمشتبه فيهم.

هدف نقل 300 سجين الي غوانتانامو في كوبا (هناك 194 سجينا غيرهم في أفغانستان) كان وضعهم خارج سيادة القانون الفيديرالي الأميركي. وهم محتجزون من دون اتهامات، ولا يمكنهم استشارة محاميهم. ولم يسمح لهم أول الأمر بتلقي الرسائل، أو الحصول علي أي كتب باستثناء القرآن. باختصار: معاملتهم كانت أسوأ من تلك التي يتلقاها المدانون بالقتل الجماعي في سجون أميركا. وواضح أن الهدف كان الانتقام، علي رغم انه انتقام من الناس الخطأ، بعدما فشلت أميركا في القبض علي القادة الحقيقيين. وماذا كانت صحفها ستكتب عن هذه المعاملة لو كان السجناء في بلد متضعضع وفاسد في العالم الثالث؟

واضح أيضاً أن أميركا لا تعرف ما عليها عمله الآن. وكانت السلطات وعدت قبل شهرين باصدار لائحة رسمية تنظم عمل المحاكم العسكرية المزمعة، ولم تصدر بعد. وهناك كلام لا ندري مدي جديته عن نقل السجناء الي اميركا لمواجهة المحاكم الفيديرالية، والمذهل أن هناك من يشير الي امكان احتجازهم أمداً غير منظور. لكن صحيفة غارديان كتبت أواخر الشهر الماضي ان هناك مؤشرات الي أن دائرة دونالد رامسفيلد (البنتاغون) بدأت تتعب من مهمتها .

ونقلت عن الينا ماسيمينو، المسؤولة في لجنة المحامين المدافعين عن حقوق الانسان، أن السلطات الأميركية لا تريد أن تدير غولاغ العالم - أي معسكراً للاعتقال الدائم شبيهاً بما كان في الاتحاد السوفياتي زمن ستالين.

في بريطانيا يريد رئيس الحكومة توني بلير للوزراء تجنب الانتقاد العلني للولايات المتحدة، طبقاً لسياسته في الوقوف كتفاً الي كتف مع الرئيس جورج بوش في الحرب علي الارهاب . لكن أقلية متزايدة في الكتلة البرلمانية لحزب العمال تشعر بالقلق من هذا الموقف، خصوصاً إزاء احتمال ضم العراق الي اهداف تلك الحرب. وأكد لي نائب عمالي يساري الاسبوع الماضي أن هذه الأقلية، تصل الي نحو نصف الكتلة.

وفوجئنا أخيراً بالانتقاد العلني الذي وجهه وزير الداخلية السيئ الأداء ديفيد بلنكيت الي وزير الدفاع الأميركي، بعدما أشار الأخير الي احتمال السماح للمواطنين البريطانيين الخمسة المحتجزين في غوانتانامو بالعودة الي بريطانيا، شرط ملاحقتهم قانونياً هناك.

لكن وجود الخمسة في غوانتانامو يحتاج الي تبرير اصلاً، فالقانون البريطاني يمنع تسليم مشتبه فيهم في حال امكان تعرضهم الي عقوبة الاعدام، فيما يخضع سجناء قاعدة غوانتانامو الي القانون العسكري الأميركي الذي يشمل حكم الاعدام. هل استشارت أميركا حليفتها القريبة بريطانيا لدي اعتقال هؤلاء؟

عبّرت الجمعية القانونية البريطانية ولجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس المحامين عن قلقهما تجاه القضية، فيما أشار وزير الداخلية الي ان القانون في بريطانيا يقتضي قبل اعتقال أي شخص أو توجيه اتهامات اليه تفحص الادعاء العام الأدلة المقدمة ضده، وهو ما سنعمل به . وأضاف ان رامسفيلد - الذي لا يتمتع بشعبية في بريطانيا - ربما يجهل هذه التفاصيل لأنه ليس وزير العدل في الولايات المتحدة .

قاعدة خليج غوانتانامو تمثل كارثة متزايدة الحدة للولايات المتحدة، ولنا ان نتصور ردود الفعل العالمية في حال موت أي من السجناء. كيف أمكن إدارة بوش أن ترتكب هذا الخطأ الشنيع؟